المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

د. **أحمد باي**، أستاذ محاضر (أ)،بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1
ahmedaminebey@gmail.com

أ. **رؤوف هوشات**، باحث دكتوراه، بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1
ra.ouf1991@hotmail.com

ملخص:

يكتسي موضوع البحث أهمية بالغة، مرتبطة أساسا بالتوجهات التنموية للدّولة وفق التزاماتها الوظيفية؛ في سياق بناءات تنموية محلية تكون لها انعكاسات ايجابية على الاقتصاد القومي من جهة، وعلى المجتمع المحلي من خلال استغلال الإمكانيات والخصوصية التنموية المحلية من جهة ثانية. حيث تتركز الدراسة في بحث الدّور الذي تلعبه المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، باعتبارها عملية تستدعي مشاركة كافة الفواعل (الحكومة، المواطن المحلي، المجتمع المدني المحلي، القطاع الخاص) في صياغة وتنفيذ السياسات المحلية. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، لم تبلغ الجزائر عبر إتباعها لهذه المقاربة الأهداف المتوقعة، نظرا لمجموعة من الأسباب منها ما هو مرتبط بالتشريع، ومنها ما هو مرتبط بالعمليات السلبية التي تجري على المستوى المحلي؛ كالانسداد الحزبي في المجالس المنتخبة والفساد، إضافة إلى ضيق الحريات ودرجات التمثيل الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المقاربة التشاركية، الحوكمة، الجزائر.

Abstract:

This research topic is of great importance, mainly associated with the trends of development of the state in accordance with the functional obligations; in the context of the development of local builders have positive repercussions on the national economy on the one hand, and on the local community by exploiting the potential of local development and privacy on the other. The study concentrated in consideration of the role played by the participatory approach in activating local development in Algeria, as a process that requires the participation of all actors function (government, local citizens, local civil society, the private sector) in the formulation and implementation of domestic policies. And on but not limited to, did not inform Algeria through to follow this approach the expected goals, due to a variety of reasons some of which is linked to legislation, some of which is linked to the negative processes that take place at the local level; Like Obstructive party in the elected councils and corruption, as well as a narrow freedoms and degrees democratic.

Keywords: Local development, participatory approach, governance, Algeria.

مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام في العشرية الأخيرة من القرن العشرين بقضايا التنمية وما يرتبط بها من بناءات بيئية مختلفة، وإذا ما كانت العولمة قد أنتجت سياقات عالمية ذات منظومة قيمية ومعيارية للتنمية، لا تخلو من الإيديولوجية في محاولة نمذجة النموذج النيوليبرالي الغربي، ونظرا للنتائج السلبية لبرامج التنمية في العديد من دول جنوب المتوسط على وجه التحديد؛ نبهت المراكز البحثية المتخصصة والمنظّمات الدّولية إلى ضرورة الانتقال بالتنمية الاقتصادية من الطابع الوطني إلى الطابع المحلي، في سياق الاهتمام بالخصوصية التنموية للبيئات المحلية الرامية لتطوير المجتمعات المحلية والرفع من مستوياتها.

ولم تتخلف الجزائر كثيرا على التوجه العالمي الجديد للتنمية؛ حيث تبنت السياسات العامة الاقتصادية عديد البرامج التنموية الطموحة على المستوى المحلي، ورصدت الدّولة لذلك مبالغ مالية كبيرة، غير أنّ النتائج المحققة لم تقارب التوقعات. وفي ظل تنامي اتجاه اللامركزية واتساع استقلالية وصلاحيات الأقاليم والجماعات المحلية وانفتاحها على مختلف الفواعل المُجتمعية، أضحت المُقاربة التشاركية أكثر اقترانا بالتنمية المحلية، وأصبح بذلك إشراك أكبر عدد من الفواعل في التنمية المحلية ترجمة لتنمية محلية فعّالة، تعلو في ظلها المصلحة العامة، وتكرس من خلالها شرعية الهيئات المحلية، وتراعى فيها شروط التنمية المحلية.

انطلاقا مما تقدم وتماشيا مع طبيعة عنوان الدراسة، فقد ارتأينا طرح السؤال البحثي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تكون المقاربة التشاركية أمرا مساعدا على معالجة الإختلالات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر؟

ومن أجل الإجابة على السؤال البحثي قسّمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي كالتالي:

أولا: التنمية المحلية: الحدود المعرفية

ثانيا: مفهوم المقاربة التشاركية: تعريفها، وشروط تأسيسها

ثالثا: المقاربة التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

أولا: التنمية المحلية: الحدود المعرفية

تعتبر الحدود المعرفية للمفهوم بمثابة مجموعة من التصورات والتجريدات التي يضعها المفكرون بهدف ضبط المفهوم والوقوف على جميع جوانبه، ومفهوم التنمية المحلية (Local Development) كغيرها من المفاهيم لا تخرج على هذا الإطار والمضمون، حيث تغيّرت وتعددت أبعادها ومستوياتها تبعا لمستجدات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعيشه وحدات المجتمع الدّولي.

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية غاية تسعى لتحقيقها جميع وحدات المجتمع الدّولي المستقلة، باعتبارها الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها. حيث عرف هذا المفهوم اهتماما بالغا من قبل المتخصصين والباحثين والحكومات والمنظمات الدّولية المتخصصة، وتوصلت اجتهاداتهم

بخصوص ذلك إلى ضرورة إتباع المنهج المناطقي (نهج التنمية المحلية) كعملية يمكن من خلالها تحسين وتطوير المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية الشاملة (Comprehensive development).

فالمتتبع لمسار التنمية المحلية يدرك تماما أنها ليست موضوعا جديدا في أدبيات الفكر التنموي، وإنما موجودة منذ ظهور الاجتهادات الأولى للتنمية والرامية إلى إيجاد نماذج وأنماط تنموية تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف. فهي عملية تعبر عن مجموع التعديلات والإصلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة؛ باعتبارها عملية مجتمعية متكاملة وشاملة، تعتمد على التدبير الواعي والإرادة التطبيقية في تجسيد برامجها الهادفة إلى تحسين مستوى الظروف العامة للسكان المحليين، وذلك ضمن إطار مركب وديناميكي يتوخى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين المحليين ومساعدتهم في تنظيم أنفسهم وتحديد مشاكلهم، من خلال الاعتماد على مواردهم الذاتية بالشراكة مع الجهود الحكومية. (عبد الصمد ولد مبارك).

وبالرجوع إلى أصل المفهوم، نجد أنّ بداية التعرف على التنمية المحلية يعود إلى بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثير من الخبراء والمفكرين والمؤرخين لمفهوم تنمية المجتمع المحلي (Community development) أنّ الأصول الأولى للمفهوم تعود إلى مجموع السياسات والبرامج والجهود التي تبنتها الحكومات والمنظمات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات البريطانية، والتي استهدفت جميعها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية المحلية (Rural communities). (وسيلة السبتي، 2009، ص. 44). غير أنّ الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع كعملية تعبر عن تنمية المناطق المحلية كان في أربعينات القرن الماضي. (Raymond, 1970, 11.)، أين نادت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في أفريقيا (the Advisory Committee on Education in the Colonies African) بضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتباره اللبنة الأساسية في وضع السياسة العامة (Public policy). (Toyin Falola, 2002, 153).

وضمن الإطار نفسه، وعلى إثر تنظيم وزارة المستعمرات البريطانية لمؤتمر كامبريدج (Cambridge Conference) عام 1948؛ طرحت من جديد قضية البحث عن الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التنمية على المستوى المحلي لمستعمراتها كأهم قضية في المؤتمر؛ الذي خلصت نتائجه بتأكيد ضرورة تنمية المجتمع المحلي وتحسين ظروفه وأحواله المعيشية باعتبارها الخطوة والركيزة الأساسية نحو تحقيق التنمية على المستوى المحلي، مؤكدا بذلك كلّ التأكيد على ضرورة المشاركة الشعبية المحلية لأبناء المجتمع (المواطنون المحليون) في العملية التنموية.(United Nations, 1956, 2).

وهو ما تم تأكيده خلال مؤتمر أشريدج (Ashridge Conference)عام 1954، في إطار مناقشة المشكلات الإدارية الحاصلة في المستعمرات البريطانية. حيث نادى القائمون على المؤتمر بضرورة تعزيز عملية تنمية المجتمع باعتبارها الطريقة المثلى لتحسين ظروف المواطن المحلي اقتصاديا واجتماعيا والقضاء على مختلف المشكلات التي تواجه سياساتها في المستعمرات التابعة لها. وضمن الإطار نفسه، خلص مؤتمر أشريدج بوضع تعريف لتنمية المجتمع، جاء كما يلي: "تنمية المجتمع هي حركة تهدف إلى تعزيز وتحقيق معيشة أفضل للمجتمع بأكمله، بمشاركة نشطة، وبناءا على مبادرة من المجتمع". (Sudhindra, 1972, 1).

وعلى مستوى المنظمات الدّولية، دعت منظمة الأمم المتحدة في خمسينيات القرن الماضي عبر وحداتها المختلفة في إطار اهتماماتها بمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للوحدات السياسية إلى ضرورة تنمية المجتمع، باعتبارها الوسيلة الممكنة لرفع مستوى المعيشة المحلية، مؤكدة بذلك على مسألة دعم المشاركة الشعبية

المحلية لما لها من أهمية في دعم الجهود الحكومية وتحقيق الفعالية لسياساتها. (Gary, Marjorie, Keith, 2011, 75, 76)

إنّ ارتباط قضية التنمية على المستوى المحلي بالجوانب الاقتصادية في أدبيات الفكر التنموي، جعل من عملية تنمية المجتمع أكثر تركيزا على البعد الاقتصادي مقارنة بالأبعاد الأخرى "الاجتماعية، الثقافية، السياسية"؛ حيث أصبح التركيز على تنمية الجانب الاقتصادي للمجتمعات المحلية منصبا على تنمية الريف، نظرا لما يحمله من قيمة اقتصادية كبيرة تساعد على تحسين الظروف المعيشية للقاعدة العريضة للمجتمع الريفي؛ وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات لعلّ من أبرزها طرح فكرة الثورة الخضراء (The Green Revolution)(Bertram, 1984) القائمة على زيادة الإنتاج الزراعي الذي يمثل جوهر اقتصاد المجتمع المحلي (الريفي). وهو ما أدى إلى حدوث تحولات جديدة بخصوص مفهوم تنمية المجتمع، إذ تم الانتقال نحو مصطلح جديد كتعبير للتنمية على المستوى المحلي هو التنمية الريفية (Rural Development).

وعلى إثر البحث في بناء تعريف جامع للتنمية الريفية، ظهرت محاولات المنظمات والمؤسسات الدّولية المتخصصة بقضايا التنمية، على غرار منظمة البنك الدّولي (The World Bank)، واليونسكو (UNESCO)، وكذلك منظمة الفاو (FAO). حيث جاء في تعريف البنك الدّولي للتنمية الريفية عام 1975 على أنها: إستراتيجية مخطّطة تهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، حيث تشمل هذه العملية نطاقا واسعا في توزيع منافع التنمية على المناطق الريفية، لتمس كافة الفلاحين خاصة الصغار منهم الذين ينشطون على نطاق ضيق وكذا المستأجرين منهم.(Mukkavilli, 1990, 7)

أمّا منظمة اليونسكو والفاو فقد قدّمتا تعريفا مشتركا وموسعا للتنمية الريفية مقارنة بما قدّمه البنك الدّولي، معتبرتان أنّ التنمية الريفية عملية تهتم بتطوير وتحسين حياة سكان الريف بصفة عادلة ومستديمة، من خلال التركيز على تطوير الجانب الزراعي وزيادة النمو فيه، إضافة إلى تحسين مستويات التعليم، الصحة، المؤسسات الريفية، الفئات المحرومة، مع العمل على بناء وتوسيع قدرات المجتمع الريفي.(David, 2003, 21)

وعلى إثر الإفرازات التي أنتجتها مختلف الأزمات التي عاشها الوسط الريفي منتصف ستينيات القرن العشرين، بداية من المجاعة التي اجتاحت الهند عام 1966؛ والتي ظهرت نتيجة لفشل سياسة الثورة الخضراء في تحقيق أهدافها ما بين الفترة 1950 ـ 1970. (Robert, Mayhew, Malthus, 2014, 194) وصولا إلى النتائج المزرية بخصوص مسألة تحقيق التنمية الريفية في الدول المتخلفة.

نتيجة لهذه الظروف، وفي إطار معالجة المشكلة، قام فريق بحث الإنتاج الزراعي لمؤسسة فورد (Ford) بصياغة تقرير تحت عنوان "أزمة الغذاء الهندية وخطوات مواجهتها" (Indian food crisis and the steps and Response) (Frances, 1987, 27). حيث خلص التقرير إلى تقديم مجموعة من التوصيات بهدف تطوير الزراعة الهندية أبرزها: إنشاء مؤسسات محلية أقوى، زيادة القروض الزراعية والاهتمام بالتعليم وتطوير رأس المال البشري. (Robert, Berg, Jennifer, 1986, 246).

لقد عبّرت هذه التوصيات عن الدعوى التي قدّمتها مؤسسة فورد نحو الانتقال إلى الاهتمام بكافة الجوانب المتعلقة بالريف، حيث أكّد على هذه الالتفاتة رئيس البنك الدّولي روبرت ماكنمارى (Robert

McNamara) عام 1973 من نيروبي، داعيا الحكومات والمنظمات الدّولية إلى بناء سياسات تنموية جديدة يكون شعارها التنمية الريفية المتكاملة (Integrated Rural Development). (The World Bank, 2015).

ولمّا كانت الحاجة لمن يهتم بتحسين الأحوال المعيشية للسكّان المحليين للمدن، كان لابد من المتخصصين بقضايا التنمية أن يفتحوا مجال البحث عن نمط جديد للتنمية على المستوى المحلي يمكن من خلاله تنمية الريف والمدينة على حدّ سواء، وهو ما استقر في مفهوم التنمية المحلية (Development Local). (نوال، 2003، ص. 23). الذي يعبر عن عملية تطوير وتلبية احتياجات الوحدة المحلية سواء كانت ريفية، حضرية أو صحراوية. (عبد المجيد، 2001، ص.15).

ونظرا لقيام التنمية المحلية على مجموعة من العناصر المتعددة والمختلفة، أصبح مفهومها مفهوما يمكن تحديده وضبطه وفقا لمجموعة من المقاربات: اقتصادية واجتماعية وإدارية وجغرافية.

فالتنمية المحلية وفقا للمقاربة الاقتصادية (Economic approach) تعني قدرة النظام الاقتصادي المحلي على البحث وباستمرار على إنتاج الأدوار المناسبة والمحدّدة (القدرة على تقسيم العمل)، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلال كافة العناصر الاقتصادية المرتبطة بالعملية. وهو ما يكسب المنطقة المحلية القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يتطلبها النظام الاقتصادي الوطني والدّولي، وبذلك تصبح المنطقة المحلية مصدرا في تحقيق التنمية على المستوى القومي (الشاملة). (Roberta, 2009, 37).

في حين، نجد أنّ تعريف التنمية المحلية وفقا للمقاربة الإدارية (Administrative approach) يتأسس على اللامركزية؛ التي تعتبر أداة لتنفيذ سياسة تهيئة المجال وتمكين الأقاليم من مزاولة عمل الدّولة فيما يخص تنفيذ ومتابعة وتسيير الاستثمارات العمومية، عبر تحويل السلطات إلى الأقاليم وتوفير الوسائل المالية الضرورية للتنمية الإقليمية. (سليمان، 2016).

وفي السياق نفسه، تم مقاربة التنمية المحلية من منظور اجتماعي، حيث جاء في تعريف معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، أنّ التنمية المحلية هي: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة". (أحمد، 1987،ص.55).

بينما يقصد بالتنمية المحلية وفق المقاربة الجغرافية (Geographical approach)، التنمية التي تخص منطقة معينة "التنمية المناطقية" (Regionalism development)؛ حيث تستهدف عملية التنمية المحلية وفق هذه المقاربة . الجغرافية . تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية على مستوى مناطق جغرافية محددة. فهي تشمل جميع الهياكل والنشاطات الملائمة لطبيعة البنية المناطقية، علاوة على تحسين التخطيط الإقليمي المتوازن بين مختلف المناطق المحلية للاستفادة من فرص التنمية الإستراتيجية.

وعليه فالتنمية المحلية عملية ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي وتتضمن جملة من التغيرات الوظيفية، الهادفة لإحداث تفاعلات على مستوى البناء الاقتصادي- الاجتماعي، من أجل تحسين مستوى الأفراد وإدماجهم بشكل إيجابي في تنمية مجتمعهم القومي بصفة عامة والمحلي على وجه التحديد، بغرض تحقيق التقدم والنمو؛ عن طريق تسطير وتخطيط البرامج التنموية على المستوى المحلي، والتي يشارك فيها

الشعب مع الحكومة والمؤسسات المحلية في إنجازها، بالاعتماد على الموارد المحلية وغير المحلية المتاحة، المادية منها والبشرية، الملائمة لطبيعة خصوصيات وظروف المجتمع المحلي.

ثانيا: مفهوم المقاربة التشاركية: تعريفها، وشروط تأسيسها

يتبين لنا ممّا سبق أنّ التنمية المحلية تتأسس على مدى تحقيقها للشراكة المجتمعية، انطلاقا من أنّ دور الشراكة كنظام تسيير جديد أعاد تحديد دور الدّولة؛ حيث يقوم هذا النظام الجديد على التفاعل بين ثلاث مكونات أساسية تتمثل في: الشراكة بين الجهود الحكومية والمجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص. والجدير بالذكر، أنّ المقاربة التشاركية هي تعبير عن الديمقراطية التشاركية، التي تعتبر عرضا مؤسسيا للمواطن المحلي؛ يستهدف إشراكه في عملية مناقشة البدائل والاستراتيجيات، وكذلك اتخاذ القرارات بخصوصها، في إطار تحسين الظروف المعيشية التي يعيشها عبر جميع الأصعدة.

ومن التعاريف التي تناولت مفهوم المقاربة التشاركية ما قدّمه أستاذ العلوم السياسية بجامعة باتنة 1 البروفيسور صالح زياني: "مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة". (عصام، الأمين 2015،ص. 55).

لقد تم تطبيق المقاربة التشاركية في عدّة دول فأطلق عليها في التجربة البريطانية بالديمقراطية التداولية (Deliberative democracy)، أمّا في التجربة الألمانية فقد أطلق عليه بالديمقراطية المحلية (Local Democracy)، أمّا في تجاب أمريكا اللاتينية فقد كان النموذج الفنزويلي مثالا لتجسيد هذه المقاربة؛ حيث راهن الرئيس السابق هيوغو تشافيز (Hugo Chavez) على جعل الديمقراطية التشاركية قاعدة دستورية للدّولة، من منطلق أنها الآلية المثلى لإحقاق العدالة الاجتماعية، وذلك بسماح المجالس المنتخبة للمواطنين المحليين وكافة الفواعل الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي في تدبير وصياغة السياسات، تنفيذها، وتقييمها على كافة المستويات وفي جميع الأصعدة. وفي السياق نفسه، تعد كل من التجربة السويسرية المسماة الديمقراطية شبه المباشرة (Semi-direct democracy)، والفرنسية المترجمة في "سياسة المدينة" والمسماة بالديمقراطية الجوارية (Neighborly democracy) بمثابة التجربتين الناجحتين في تفعيل التنمية المحلية انطلاقا من إشراك جميع الفواعل في تدبير الشأن المحلي. (عصام، الأمين 2015،ص. 58).

ويوعز البروفيسور صالح زياني سبب تبني الجزائر للمقاربة التشاركية إلى القصور الذي لازم عملية التنمية السياسية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، والتي اتخذت من الديمقراطية التمثيلية آلية لتسيير الشأن العام في الجزائر. حيث يرى الباحث؛ أنّ هذا النموذج يستوفي شروط نجاحه القانونية والسياسية ضمن بيئات مجتمعية تتميز بالاستقرار السياسي والتلاحم المجتمعي والتداول على السلطة. في حين نجد في الدول المتخلفة، التي تتميز بصراعاتها السياسية التي عادة ما تخّلّف حالات من العنف والتمرد الاجتماعي جرّاء الاختلافات العرقية والسياسية واستشراء الفساد السياسي. كلّ هذه المعطيات دفعت بهذه الدول إلى التفكير في تبني نموذج بديل هو الديمقراطية التشاركية. (عصام، الأمين 2015،ص. 63).

وتجدر الإشارة، أنّ المقاربة التشاركية تصلح بمدى تطبيق واعتماد نمط الحوكمة (Governance) في التسيير؛ وهي نموذج عرفته أدبيات التنظيم الإداري مع بداية تسعينيات القرن الماضي للدلالة على مقاربة جديدة للتسيير الإداري. حيث شاع استخدامها من قبل الباحثين والخبراء الإداريين وكذا المنظّمات الدّولية المتخصصة بقضايا التنمية، باعتبارها إستراتيجية تسمح بترشيد الحكم المحلي وتّعزز من اللامركزية الإدارية لتحقيق التنمية المحلية بجميع أبعادها. إلاّ أنّ اللاّفت في الأمر، أنّ هذه المقاربة عرفت نقاشات جدلية وإشكالات منهجية تخص: إشكالية الترجمة والنموذج والتعريف، والتي أفرزت أكثر من تفسير لها.

ولعلّ من أهم التفسيرات، ما قدّمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في تعريف الحوكمة، معتبرا إياها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون دولة ما في جميع المجالات، من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين والمجموعات للتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم. وذلك في إطار يجمع بين المشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بهدف تفعيل التنمية وتحقيق الرفاه للمواطنين. (United Nation, 2006, 03).

ولمّا بات الاهتمام بالشؤون المحلية يشكل إستراتيجية تحقيق التنمية الشاملة، برز على المستوى الأكاديمي عدّة اجتهادات تربط مفهوم الحوكمة بالتسيير المحلي، في إشارة صريحة إلى مفهوم الحوكمة المحلية (Local governance). وتجدر الإشارة أنّ الإعلان الصادر عن المؤتمر الدّولي لإدارة المدن (ICMA) المنعقد في صوفيا 1996، قد وضّح عناصر الحوكمة المحلية كما يلي: (سمير محمد، 2007)

. الانتقال نحو خصخصة الاقتصاد المحلي.

. مشاركة المواطنين المحليين في صنع وتنفيذ القرارات على المستوى المحلي.

. تعزيز اللامركزية سياسيا وإداريا وماليا وبموجب القانون، مع تثمين الموارد المحلية لتجسيد السياسات العامة المحلية.

تأسيسا على ما سبق، فإن الحوكمة هي النمط الذي يتماشى والديمقراطية التشاركية في تدبير وتنفيذ الشأن المحلي، نظرا لتوفرها على الخصائص التالية:(U N, http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf)

1. المشاركة (Participation): من خلال تهيئة كافة الظروف لمشاركة الموطنين المحليين في عملية صنع وتنفيذ صنع القرارات، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق هيئات منتخبة محليا تعبر عن مصالحهم ومطالبهم.

2. المساءلة (Accountability): وتعني خضوع الأجهزة المحلية للمساءلة، سواء أمام الناخبين من جهة أو من قبل الحكومة من جهة ثانية.

3ـ الشرعية (Ligitimity): وتعني توافر الأطر القانونية لسلطة من يحكم محليا، مع قبول ورضى المواطنين المحليين لهذه السلطة في إطار تسوده قيم العدالة والمساواة.

4. الكفاءة والفعالية (Efficciency And Effectiveness): والمقصود بهذه الخاصية قدرة الهيئات المحلية على تثمين الموارد المحلية وتحويلها إلى برامج وخطط ومشاريع تنموية.

5ـ الشفافية (Transparency): من خلال إتاحة المعلومات وإمكانيات المساءلة من قبل كافة أطراف المجتمع المحلي، ممّا يسمح بتمكين المواطن المحلي في إعداد وتنفيذ السياسات العامة المحلية.

6. الاستجابة (Responiveness): بمعنى أن تعمل الأجهزة التنفيذية للسياسات العامة المحلية (الأجهزة المحلية) إلى الاستجابة لكافة المطالب المقدمة من قبل المواطنين المحليين، خاصة الفقراء منهم. والعمل على إشراكهم عبر فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إطار تسوده قيم الديمقراطية التشاركية والشفافية والتعاون بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي وكذلك القطاع الخاص المحلي.

ثالثا: المقاربة التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

لقد أدى فشل السياسات التنموية المتبعة من قبل الدّولة الجزائرية إلى إعادة النظر في الأساليب والطرائق المتبعة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وهو ما أدى بالسلطات المختصة إلى الاعتماد على المقاربة التشاركية (إشراك المجتمع المدني المحلي، القطاع الخاص، مع إعادة اختراع دور الحكومة) كآلية لتفعيل وإحقاق التنمية المحلية.

1. دور المجتمع المدني المحلي في إحقاق التنمية المحلية في الجزائر

تلعب مؤسسات المجتمع المدني (Civil society) أدوارا جدّ مهمة في عملية تحقيق التنمية المحلية، لا يمكن الاستغناء عنها في تحسين مستوى عيش الأفراد ودرجات رفاهيتهم، وهو ما يعكس أهمية الجمعيات المدنية (المجتمع المدني) في التجسيد للعمل الجمعوي (التطوعي) في سبيل النهوض بالمجتمع المحلي على جميع الأصعدة والميادين، اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، بيئيا وثقافيا.

وفي هذا السياق، أسّست الإصلاحات السياسية والقانونية التي عرفتها الجزائر ومنذ دستور 1989 إلى دعم الجمعيات المدنية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المدّرة للدخل، وهو ما نصّت عليه المادة 26 من الفصل الرابع من قانون رقم 90/ 31 الصادر في ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات. واللافت للنظر؛ أنّ دستور 1996 جاء بتعديلات تهدف لبناء مجتمع ديمقراطي، يسوده القانون وتحترم ضمنه الحريات السياسية والاقتصادية. وعليه، فإن هذا الدستور عمل على توسيع نطاق ومجال المجتمع المدني في الجزائر، وخير دليل على ذلك تبني الدستور للمادة 42 التي نصّت صراحة على حق إنشاء الأحزاب السياسية. (عبد المومن، لمين، 2016،ص. 121).

وفي إطار الجهود الداعمة لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، يمكن لهذه الأخيرة أن تحصل على إعانات وهبات طبقا للتشريع بنسبة 3% من قبل البلدية، بالإضافة إلى السماح لها بعقد شراكات قطرية ودولية مع جمعيات أجنبية ومنظّمات دولية بموافقة السلطات المختصة.

ومن إسهامات منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية في الجزائر، ما هو مرتبط بتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين المحليين؛ كمحاربة الفقر والأمّية والأمراض والاعتناء بكافة الفئات المهمشة. والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (المرجع نفسه، ص. 122)

ـ أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدّرة ب 60% من قبل جمعيات المجتمع المدني في مجال تنظيف البيئة والمحيط. كما تم إحصاء أكثر من 3000 جمعية تعمل في مجال التوعية ومحو الأمية.

. الاهتمام بالطفولة وقضايا الشباب، حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 1200 جمعية رياضية وتثقيفية في مجال الخدمات العامة. كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تدعيم الخدمات الصحية خاصة في المناطق الريفية.

إضافة لما سبق، فإن لمنظمات المجتمع المدني أدوار اقتصادية تكمن في أدوار النقابات العمّالية في حماية أنماط العمل وتطويرها، باعتبار أنّ معظم مشاريع الوحدات المحلية التي تستهدف تحقيق التنمية المحلية تعتمد على وجهات نظر هذه الاتحادات. علاوة على مختلف الإسهامات الهادفة لتنمية الثقافة السياسية والتكريس للديمقراطية، باعتبارها مؤسسات تهدف لنشر الوعي السياسي والتأثير على عمليات صنع السياسات العامة المحلية.

2. دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

نتيجة لعدم قدرة الدّولة على تقديم خدمات نوعية، ونتيجة للإختلالات الكبيرة التي عرفها التسيير العمومي للمرفق العام، تشكّل تصور حتمي يفيد بضرورة الاستعانة بالقطاع الخاص (private sector) كشريك فاعل في تحقيق التنمية الشاملة عن طريق ما يسمى بالخصخصة. وبذلك باتت عملية التنمية الوطنية والتنمية المحلية على وجه التحديد لا تقتصر على الفواعل الرسمية (الحكومة، الجماعات المحلية) وإنما أضحت قاسما مشتركا بين مجموعة من الشركاء غير الرسميين، من أبرزها القطاع الخاص، الذي بات ينظر إليه كفاعل أساسي ومكمل لأدوار الدّولة في تحقيق التنمية المحلية، وبذلك شهدت منظومة التنمية المحلية الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر عليه المجالس المنتخبة، إلى نظام حكم محلي يشارك فيه إضافة للمجالس المنتخبة القطاع الخاص المحلي (The local private sector). (قوي، محمد، 2015، ص. 146).

تبرز أهمية دور القطاع الخاص في إحقاق التنمية المحلية بمدى إسهامه في معالجة القضايا والإشكالات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتعتبر مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية المحلية في الجزائر من المساهمات الجدّ مهمة؛ وهو ما تجسّد في إطار متزايدٍ في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005. 2009) وكذلك برنامج توطيد النمو (2010. 2014)، وهي البرامج التنموية الهادفة لبناء وصيانة البنية التحتية عبر مختلف الوحدات المحلية. علاوة على دوره المهم في تكوين القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة. (عبد المومن، أمين، مرجع سابق، ص. 124).

وتجدر الإشارة، أنّ القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في تعزيز اللامركزية، من خلال تشجيعه للأعمال الخاصة وبالتالي توفير تخصيصات مالية مستحقة للجماعات المحلية في إطار نظام الجباية من جهة، وتعاونه معها في القيام بمختلف مهامها من جهة ثانية. خاصة وأنّ القطاع الخاص يتميز بقدرته على الابتكار والاحترافية في تقديم الخدمات وفقا لمواصفات الجودة.

إلاّ أنّ هذا القطاع يعاني مجموعة من التحديات آلت دون تفعيل أدواره بشكل مناسب في خدمة عملية التنمية المحلية، لعلّ أهمها ما يلي: (زهير، 2003، ص. 65. 66).

- المعيقات البيروقراطية وإشكاليات الفساد، والاحتكار الصريح للمشاريع والبرامج التنموية من قبل المؤسسات الحكومية.

- عدم وجود مصدر لتثمين وتمويل الخوصصة، والمغالاة في نسب التعريفات المفروضة على المنتجات ذات القيمة المتدنية.

وعليه، ومن أجل تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية وجب العمل على خلق البيئة المناسبة لمشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات العامة، من خلال تمكينه والرفع من قدراته خاصة المادية، مع منع الاحتكار من قبل المؤسسات الحكومية للمشاريع التنموية، ومساعدة مؤسسات القطاع الخاص على الاستثمار المحلي من خلال تمويلها وتدعيمها

3. إعادة إختراع الحكومة: في ظل تفعيل الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

في إطار البحث عن سبل واستراتيجيات تفعيل أداء الحكومة، نهت المراكز البحثية المتخصصة بقضايا التنمية عبر مختلف الاجتهادات الصادرة عنها، إلى ضرورة خلق علاقات جديدة بين الحكومة ومنظّمات المجتمع المدني وكذلك القطاع الخاص، يكون أساسها التمكين المتبادل (Mutual empowerment) والتعاون على تفعيل التنمية المحلية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين المحليين، وذلك في بيئة تسودها الشفافية والتعاون وسيادة القانون.

فالمنظور الجديد للحكومة أعطاها مجموعة من السمات والخصائص، لعلّ أهمها ما يشكل انفتاح الحكومة على القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني؛ حيث باتت مهمة الجهاز الحكومي تقتصر على اتخاذ القرارات والرقابة على المنفذين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين. وفي هذا الصدد، يوعز مجموع الباحثين والدارسين في ميدان الإدارة العامة أنّ الحكومة باتت جهازا في خدمة المجتمعات المحلية، باعتبار أنّ المواطن المحلي وعبر مختلف قنوات الاتصال (أحزاب سياسية، جمعيات...الخ) هو الفاعل الرئيسي في رفع المتطلبات والاحتياجات خاصة التنموية منها. إضافة لذلك، فإن الحكومة في مفهومها الجديد هي حكومة لامركزية وواقعية في حلّ المشكلات، كما أنها تنافسية تطرح مختلف المناقصات وتتنافس مع مختلف الفواعل الاقتصاديين في توفير الحاجيات للمواطنين (الزبائن).

ممّا سبق، يتبين لنا أنّ الحكومة لم تعد كما كانت في السابق، حكومة مركزية تتخذ فيها القرارات دون مراعاة الفواعل غير الرسمية. وإنما باتت شريكا لمجموعة من الفواعل في عملية صنع وتدبير السياسات العامة وكذا تنفيذها، خاصة ما يتعلق بالسياسات العامة المحلية المرتبطة بمسألة تحقيق عملية التنمية المحلية بجميع أبعادها؛ الاقتصادية والاجتماعية، من خلال المشاركة مع القطاع الخاص المحلي في تثمين الموارد المحلية وتوفيرها بما يخدم استكمال كافة عمليات التنمية المحلية. والسياسية والثقافية، من خلال إشراك المجتمع المدني المحلي في عملية زرع الوعي السياسي والثقافي وغرس روح العمل وجعلها منظومة قيمية يتحلى بها المجتمع المحلي.

الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة البحثية إلى مجموعة من الاستنتاجات لعلّ أبرزها ما يلي:

1. تعتبر إستراتيجية التنمية المحلية من أفضل الاستراتيجيات والسياسات في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، نظرا لارتباطها بصفة مباشرة بتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين المحليين وإدماجها في منظومة التنمية الشاملة.

2ـ إنّ اعتماد المقاربة التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية من شأنها المساهمة في خلق الفرص لمختلف الفواعل المحلية، باعتبارها الأداة التي تضمن تخفيف العبء المركزي على مصالح الجماعات المحلية. وهو ما من شأنه أن يقضي على حالات الانسداد التنموي على المستوى المحلي، باعتبار أنّ صناعة القرار وتنفيذه باتت من مسؤولية كافة الشركاء والفاعلين المحليين.

3. في إطار الإجابة على السؤال البحثي لهذه الدراسة: "إلى أي مدى يمكن أن تكون المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية أمرا مساعدا على معالجة الإختلالات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر؟"، فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها: أنّ عملية تجسيد المقاربة التشاركية في الجزائر حظيت بالقناعة الرسمية، كما أسّست للإطار الشرعي القانوني لمشاركة المواطنين المحليين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تدبير السياسات العامة المحلية، وهو ما انعكس ايجابيا على سريان عجلة التنمية على المستوى المحلي، حيث عرفت مختلف مناطق ربوع الوطن انجازات تنموية وإن كانت بعيدة على التوقعات فهي أفضل ممّا كانت عليه الحال قبل عقدين ونصف من الزمن.

4: إنّ اعتماد المقاربة التشاركية لا ينجح إلاّ من خلال توفر مجموعة من الشروط الأساسية:

ـ وجود نظام لامركزي يعزز من قدرات الجماعات المحلية، بما يعطها إمكانية الدفع الذاتي للتنمية المحلية.

ـ تعزيز آليات التشاور الثلاثية، بما يتماشى وخلق نمط أكثر شمولية وأكثر انسجاما بين مختلف الفواعل وفي مختلف الميادين، من خلال الاعتماد على مقاربة الحوكمة (Governance) باعتبارها المقاربة الأنجح في معالجة العجز المحلي للجماعات المحلية، وانتشار الفساد وغياب المحاسبة والمراقبة على المستوى المحلي، وذلك ضمن إطار تسوده المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والشرعية.

ـ الاهتمام بالبناء المؤسسي وترسيخ مبدأ الثقة بين الفواعل المحلية، مع تعزيز حالة الديمقراطية والحريات بهدف تمكين المجتمع المحلي وتطوير مقدّراته.

. استغلال الوسائل والفضاءات الالكترونية، وذلك عبر فتح مواقع أنترنيت خاصة بكل ولاية من ولايات الوطن، ووضعها تحت تصرف المواطنين سواء بإعلامهم عن الأخبار المتعلقة بالإقليم الذين يسكنونه، أو في الأعمال التي تتوجب إشراك المواطنين المحليين في إنجازها أو التصويت والموافقة عليها من رفضها.

قائمة المراجع:

- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية (مصر: دار الكتاب المصري، 1987).
- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003).
- سليمان ولد حامدون، "اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية"، المعهد الدّولي للدراسات، واشنطن: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm .2016/6/25
- سمير محمد عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات العربية (القاهرة: المنظمة العربية الإدارية، 2007).
- عبد الصمد ولد مبارك، "مقاربة التنمية المحلية في موريتانيا"، مجلة الساحة، 2015/10/19: http://essaha.info/?q=node/7873

- عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001).
- عصام بن الشيخ، الأمين سويفات، "ادماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي ـحالة الجزائر والمغرب ـ.دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي"، بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية (عمّان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015).
- قوي بوحنية، محمد الطاهر عزيز، "دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة: مدخل الإدارة المحلية".
- مجدوب عبد المومن، لمين همّاش، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، الأمن والتنمية، ع8 (جانفي 2016).
- نوال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي (مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2003).
- وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية (القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).

- Abdul Aziz, Sudhir Krishna, Regional Development Problems And Policy Measures (New Delhi: Concept Publishing Company, 1996).
- Andy Pike, Andres Rodriguez- Pose, John Tomaney, Local and Regional Development (New York: Taylor & Francis Group, 2006).
- Bertram Hughes Farmer, Tim Bayliss-Smith, Understanding Green Revolutions: Agrarian Change and Development In South Asia (New York: Cambridge University Press, 1984).
- David Atchoarena, Lavinia Gasperini, Education for rural development: towards new policy responses (Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2003).
- Frances Stewart, Macro Policies for Appropriate Technology in Developing Countries (Colorado: Westview Press, 1987).
- Gary Craig, Marjorie Mayo, Keith, The Community Development Reader: History, Themes and Issues (United states: Policy Press University Of Bristol, 2011).
- http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan022332.pdf
- http://www.worldbank.org/en/about/archives/history/past-presidents/robert-strange-mcnamara
- Management Association Information, Regional Development: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications (United State of America: Information Science Reference, 2012).
- Mukkavilli Seetharam, Citizen Participation In Rural Development (New Delhi: Mittal Publications, 1990).
- Raymond J. Apthorpe, People Planning and Development Studies: Some Reflections On Social Planing (London: Frank Cass And Company Limited, 1970.
- Robert J. Berg, Jennifer Seymour, Strategies for African Development: A Study for Committee on African Development Strategies (Los Angeles: University Of California Press, 1986).
- Robert J. Mayhew, Malthus (London: The Blacknap Press of Harvard University Press, 2014).
- Roberta Capello, Peter Nijkamp, Handbook of Regional Growth and Development Theories (Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 2009).

- Sudhindra Nath Bhattacharyya, Community Development In Developing Countries (Calcutta: Academic Publishers, 1972).
- The World Bank,"Robert Strange McNamara: 5th President of the World Bank Group1968-1981", World Bank, 30/3/2015:
- Toyin Falola, Colonial Africa 1885-1939 (United States: Carolina Academic Press, 2002).
- United Nation, "Definition of basic concepts and terminologies in governance and public administration", Economic and Social Council, New York (January 2006).
- United Nations, "What Is Good Governance?", Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf
- United Nations,"Department of Economic and Social Affairs", International Social Service Review, 1956.